الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

9 **ربيع أول** 1436 –31 **ديسمبر** 2014

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	4
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	8
حقوق الإنسان فى العالم	24

اقتصاديون: رفض الجهات الممولة بعض طلبات الإقراض أمر إداري لا شرعي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008804

جدة - محمد حميدان

في حين يرى جمهور كبير أن البنوك والمصارف ومؤسسات التمويل تميز في تعاملها بالنسبة للإقراض بين منسوبي القطاع العام والخاص وبين المواطن والمقيم النظامي وحتى ما بين شرائح الموظفين أكد ل"الرياض" عدد من الاقتصاديين المختصين في هذا الجانب أن تحديد من يستحق القرض أو التمويل يدخل ضمن الأمور الإدارية ولا يتعلق بالأمور الشرعية ويعتمد على مدى تقدير الجهة الممولة لمخاطر القرض، إلا أن ذلك لا يمنع من التظلم للجهة ذات العلاقة وهي مؤسسة النقد العربي السعودي.

وقال الاقتصادي والمشرف على فرع جمعية حقوق الإنسان بجدة الدكتور عمر زهير حافظ أن دراسة حالة وضع طالب القرض أو التمويل الاجتماعية والاقتصادية ومعرفة مدى قدرته على السداد والبحث في ملفه لدى "سمه" هو عمل تقوم به الجهات الممولة بهدف تقليص حجم المخاطر في الدين الذي ستقرضه ولكن في بعض الحالات والتي هي نادرة وقليلة قد يرفض طلب لعميل مكتمل الاشتراطات ويعطيه النظام الحق في التمويل لسبب غير منطقي كتعامل الموظف المباشر مع الحالة، ونحن في الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان نتبنى أي حالة من هذا النوع ومستعدون لمخاطبة الجهات الرقابية ذات السلطة على البنوك والمصارف ومؤسسات التمويل في مؤسسة النقد وحثها لمعرفة أسباب المنع بالتفصيل وتصحيح الخطأ إن وجد.

د. محمد القري

بدوره قال عضو الهيئة الشرعية لمؤشر داو جونز للأسهم الإسلامية وعدد من المؤسسات المالية والبنوك الدكتور محمد علي القري أن رفض الجهات التمويلية للأفراد أو غيرهم غالباً ما يكون بسبب قياس تلك الجهات لحجم المخاطر المترتبة على القرض وهو إجراء يعد من الإجراءات الإدارية التي لا تتعلق بالنواحي الشرعية لتلك الجهات الممولة، ومن الطبيعي أن أي شخص يشعر بأنه لم ينل حقا يتيحه النظام له التوجه للجهات الرقابية في مؤسسة النقد لإنصافه.

طلعت حافظ

وكان الأمين العام للجنة الإعلام والتوعية المصرفية طلعت حافظ أكد أن البنوك لا تميز في تعاملها بين منسوبي القطاع العام والخاص وتطبق سياستها في منح القروض والمسوغات التي تتيح للعميل الحصول عليها كما وردت في أنظمة قطاع التمويل والتي تشرف وتراقب عليها مؤسسة النقد العربي السعودي التي هي حريصة على ضمان حقوق العميل التي كفلها له نظام المعلومات الائتمانية ولائحته التنفيذية.

هيئة حقوق الإنسان بالشرقية تفعل اليوم العالمي للإعاقة

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 9 ربيع أاول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.alyaum.com/article/4037626

واس - الخبر
ينظم فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشينظم فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية غداً, محاضرة بعنوان " اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .. المفهوم والتنفيذ " بمناسبة اليوم العالمي للإعاقة، وذلك في مركز الأمير سلطان للعلوم والتقنية " سايتك ".
وأوضح عضو مجلس الهيئة المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عبدالله بن صالح السهيل، أن المحاضرة تهدف إلى التعريف باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتاريخها والأسس التي قامت عليها, ونطاق الحقوق التي تناولته, وآليات تنفيذ ورصد الاتفاقية، وما يمكن أن تضيفه الاتفاقية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة, مبيناً أن المحاضرة تأتي امتداداً للدور الذي تقوم به الهيئة للإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة وآليات عملها.رقية غداً, محاضرة بعنوان " اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة .. المفهوم والتنفيذ " بمناسبة اليوم العالمي للإعاقة، وذلك في مركز الأمير سلطان للعلوم والتقنية " سايتك ".
وأوضح عضو مجلس الهيئة المشرف العام على فرع هيئة حقوق الإنسان بالمنطقة الشرقية عبدالله بن صالح السهيل، أن المحاضرة تهدف إلى التعريف باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتاريخها والأسس التي قامت عليها, ونطاق الحقوق التي تناولته, وآليات تنفيذ ورصد الاتفاقية، وما يمكن أن تضيفه الاتفاقية في تعزيز حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة, مبيناً أن المحاضرة تأتي امتداداً للدور الذي تقوم به الهيئة للإسهام في نشر ثقافة حقوق الإنسان، والتعريف بالاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها المملكة وآليات عملها.

2000 سرير جديد لـ"5" مستشفيات

صحة حائل منسية منذ ربع قرن

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع أاول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141231/Con20141231744059.htm#

متعب العواد (حائل)
في الوقت الذي يرى مراجعو المشافي في حائل أن المرافق الطبية في المنطقة بحاجة إلى روشتة علاجية عاجلة، خلافا لما تعلنه وزارة الصحة بتفعيل الخدمات الطبية وترقيتها، تشهد المستشفيات في المنطقة نقصا حادا في الأطباء الاستشاريين، وزحاما في المواعيد، وقلة في الكوادر المؤهلة، وتعثر بعض المشاريع الصحية ثم طول المواعيد.
ويرى كثير من المراجعين أن الخدمات التي تقدمها المستشفيات لا تتواءم أبدا مع الإمكانات الكبيرة التي وفرتها الدولة للقطاع الصحي، وهو أمر يتطلب من مديري الشؤون الصحية مراجعة الأداء واستئصال الأمراض الطارئة والبدء حالا في دفع الأداء إلى الأمام.

يقول مشعل السبهان: الخدمات الطبية في مستشفى الملك خالد بحائل ليس لها وجود، بل الكل يخاف من الذهاب إليه بسبب الأخطاء الطبية المتكررة التي تحدث من فترة لأخرى، فضلا عن عدم وجود الكادر الطبي المتخصص في جميع الأقسام، زاعما أن بعض الأطباء المتواجدين للأسف رسموا صورة سيئة لمستشفى الملك خالد بحائل عند أهالي المنطقة؛ بسبب الأخطاء الطبية التي تحدث، مشيرا إلى أنه في مستشفى النساء والولادة أو في أقسام المستشفيات الأخرى إمكانيات معظم الأطباء أقل من الحالات التي يتم استقبالها.

وزاد أن مركز الأورام ليس له وجود في أي مركز في مستشفيات المنطقة فالجميع يتحدث عن التطور الكبير الذي تشهده حائل في جميع المجالات إلا أن الخدمات الصحية متواضعة ولا توازي منطقة كبيرة كحائل فالمرضى يذهبون للرياض متحملين معاناة سفر ومصروفات كثيرة من أجل العلاج من الأورام.

معاناة الكلى

ويقول وليد الكنعان: هل يعقل أن يكون عدد المصابين بالفشل الكلوي المزمن متزايدا وأجهزة الغسيل قليلة، ويخدمهم أربعة أطباء اثنان منهم مقيمان والبقية أخصائيون، حيث إن والدتي تجري ثلاث جلسات غسيل أسبوعيا حيث أجرت عملية الأوعية الدموية في مستشفيات الرياض بسبب عدم وجود جراح أوعية دموية في قسم الكلى وقس معاناتها في أجراء العملية ومن ثم العودة لحائل.

وقالت أم فهد (مريضة فشل كلوي): نريد استشاريين في القسم فعندما تظهر حالات الحكة وأوجاع الظهر ننتظر أياما حتى يأتي الأخصائي في الكشف وهذه مشكلة المرضى من النساء والرجال يتزايد والقسم يكتظ وعمليات جراحة الأوعية الدموية عملتها في الرياض على حسابي الخاص لعدم وجود جراح أوعيه في حائل.

كيف نحمي بناتنا

وتروي أم فيصل تجربتها في مستشفى حائل للنساء والولادة «عندما اقترب موعد ولادتي، اتصلت بقريبة تعمل في المستشفى، وسألتها عن مدى الرعاية الصحية التي سوف أجدها في المستشفى، فأشارت لي بالولادة في مستشفى آخر حتى لو كان خارج المنطقة، وعندما سألتها عن السبب، أجابت بأن هناك أخطاء وأطباء يمارسون مهنتهم على أنها دوام ساعات فقط». وتوجه (أم فيصل) سؤالا: كيف نحمي بناتنا من عواقب الأخطار التي قد يتعرضن لها في المستشفى، خاصة أنه المستشفى الوحيد والكبير في المنطقة، وهل هناك خطة لجذب طبيبات استشاريات بدلا من التبريرات التي نسمعها؟.

وتواصل: «الحقيقة أن مستشفى النساء والولادة في حائل قد شهد في الآونة الأخيرة حالات وفاة، تباينت أسبابها، لكن بعض الحوامل من المراجعات لهذا المستشفى، اتفقن على أن الأخطاء الطبية داخل غرف المستشفى ربما هي السبب في الحالات التي تستوجب التدخل الفعلي من قبل وزارة الصحة لوضع حد لمعاناة النساء الحوامل.

لا بديل

وترى نوال الشمري أنه لا توجد خيارات كبديل مناسب عن مستشفيات النساء والولادة الحكومية في حائل، فضلا عن أن خدمات بعض المستوصفات الخاصة لا ترقى للمستوى الطبي المتكامل، فهي لا تملك سوى كتابة الاسم ورسوم فتح الملف والتحليل الطبي.

وتضيف: نلتمس العذر لمستشفى النساء والولادة في حائل؛ كونه المستشفى النسائي الوحيد الذي يستقبل جميع حالات الولادة في جميع محافظات ومدن وقرى وهجر منطقة حائل، لكن الضغط والزحام يحتاج لطواقم متخصصة واستشارية وزيادة في الكوادر الطبية، وتقليل الأخطاء الطبية بقدر المستطاع في ظل تناميها في المستشفى.

وكشف نائب وزير الصحة للشؤون الصحية الدكتور منصور الحواسي بدء إجراءات طرح مشروع تأثيث وتجهيز مستشفى حائل التخصصي بسعة (500) سرير بمبلغ وقدره 240 مليون ريال، ومنح مستشفى النساء والولادة بحائل أولوية للتعاقدات الخارجية على تخصصات استشاريين تدعم الكوادر الطبية داخل المستشفى، مشيرا إلى أن المنطقة استكملت إجراءات استقطاب 54 استشاريا في مختلف التخصصات لدعم مستشفيات المنطقة، منهم استشاريو نساء وولادة مبينا أن بداية أعمالهم في منطقة حائل ستكون خلال شهر من الآن منهم استشاريون في تخصصات دقيقة كالمخ والأعصاب ومختلف التخصصات الأخرى النادرة.

وأضاف أنه ناقش مع سمو أمير منطقة حائل مستقبل الخدمات الصحية وآلية تطويرها استمرارا للجهود المبذولة في هذا الاتجاه والتي شكلت من خلالها لجان مشتركة بين المسؤولين في المنطقة ووزارة الصحة سعيا لاستكمال برامج العمل المتفق عليها والتي تراعي إحداث تطوير شامل في منظومة الخدمات وتهيئ للمنطقة مستقبلا أفضل. وقال: نحرص على تنفيذ جميع البرامج التي سبق أن وجه بها أمير حائل وتخص سرعة إنجاز المشاريع ودعم الكوادر الطبية والتخصصات الدقيقة.

واعترف نائب وزير الصحة أن منطقة حائل لم تنل مشاريع جديدة منذ ما يزيد على 25 عاما ومن الصعب معالجة ذلك في وقت قصير، مؤكدا أن المسؤولية مضاعفة ووزارة الصحة تعمل بجد مبينا أن الخطوات والإجراءات التي اتخذت من

سمو أمير حائل سيتم تنفيذها بالصورة التي تحقق لحائل تطورا طبيا شاملا ومن مخرجاتها البدء بطرح تأثيث تخصصي حائل، والتي سبق إنهاء إجراءات ذلك مع وزارة المالية.

وذكر الدكتور الحواسي أنه في حائل الآن مشاريع يجري تنفيذها بدعم من القيادة الحكيمة واهتمام أمير حائل وتسير بوتيرة عمل متسارعة بالإضافة إلى تخصصي حائل (سعة 500 سرير) الذي سلم لمقاول آخر بدلا من السابق وكذلك مشروع مستشفى حائل للنساء والولادة (سعة 200 سرير) ومشروع إحلال مستشفى حائل العام (سعة 300 سرير) ومشروع مستشفى الصحة النفسية (سعة 200 سرير) ومركز الأورام بالإضافة إلى مشروع مستشفى جنوب حائل (سعة 200 سرير) ومشروع إحلال مستشفى الملك خالد (سعة 500 سرير) الذي تم استلام أرضه حاليا في موقعه الجديد من أمانة حائل تمهيدا لإنشائه في شمال شرق مدينة حائل.

وقال الحواسي إنه باكتمال المشاريع وتشغيلها سيقفز معدل الأسرة الحالي في منطقة حائل والذي يبلغ 1.8 سرير لكل ألف نسمة ليصبح 4 أسرة لكل ألف من السكان متعهدا باكتمال منظومة المشاريع الصحية بالمنطقة والجاري تنفيذها خلال عامين بإذن الله.

وأشار إلى أن معدل وفيات الأجنة في منطقة حائل مماثلة لمعدل الوفيات للأجنة في مناطق المملكة وقد شكلت في حينها الوزارة لجانا طبية متخصصة وتمت دراسة الوضع قبل عدة أشهر وتمت الإجابة في ذلك الوقت للإعلام أن نسب إجهاض الأجنة في حائل تتساوى مع نسب إجهاض الأجنة سواء مع بقية مناطق المملكة أو على المستوى العالمي، مضيفا إنه خلال زيارته لصاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن أمير منطقة حائل أشار إلى أن هيئة حقوق الإنسان بصفة مستقلة درست هذا الموضوع بمستشارين مستقلين وقدمت تقريرا شاملا يوضح لسموه أن نسب وفيات الأجنة في حائل هي نسب تتطابق مع النسب المحلية والعالمية وأنه لا يوجد فيها زيادة.

وكان صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن عبدالمحسن بن عبدالعزيز أمير منطقة حائل أكد على أهمية دعم وزارة الصحة لاحتياجات المنطقة وقال: لدينا أمل كبير بوزير الصحة في استكمال برامج العمل السابقة مع وزراء الصحة السابقين والجهود حالية مع وزير الصحة الحالي، مضيفا أن المنطقة ينتظرها المزيد من دعم الخدمات الصحية خلال الأيام القادمة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

"تخصصي العيون" يصيب "عضوة شورى" بـ"الاكتئاب".. ويتسبب بالعمى للمواطنين

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

أصيبت عضوة الشورى استشارية طب العيون الدكتورة سلوى الهزاع باكتئاب حاد بعد اطلاعها على تقرير مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، وقالت «إن خدمات المستشفى المتواضعة فاقمت أمراض العيون لدى المواطنين وتسببت بالعمى.. ما يجري في المستشفى أمر مخزٍ».

وشاركت الهزاع في نقدها اللاذع لتخصصي العيون في جلسة الشورى أمس (الثلثاء) الدكتورة خولة الكريع، وتجاوزت العضوتان الوقت المخصص للمداخلة، لأن تقرير المستشفى السنوي يكرر نفس المصائب منذ اطلاعهن عليه عند تعيينهن في الشورى -على حد تعبيرهن-.

وطالبت الهزاع رئيس الجلسة بحرقة لإكمال مداخلتها لكي تستطيع النوم ليلاً، لأن ما يجري في المستشفى أمر لا يحتمل السكوت أو التأجيل، وقالت: «الخدمات الصحية لرعاية العيون مجهولة، وادعاء إدارة المستشفى في وسائل الإعلام بأن قوائم الانتظار تلاشت باطل».

ورفعت الهزاع سقف الاتهامات لإدارة المستشفى المضللة والظالمة -بحسب تعبيرها- بسبب صرف الملايين على تعاون وهمي مع جامعة جونز هوبكنز التي ترسل لهم أطباء متقاعدين أو من جنوب أفريقيا.

وأضافت: «لو وضعت إصبعي على أي مكان في التقرير لوقعت على خطأ طبي، والمصيبة أن الأطباء السعوديين هم من يحاسب عليه فقط، أما أطباء هوبكنز فعلى رؤوسهم ريشة».

وختمت الهزاع مداخلتها برفع قوائم انتظار مواطنين، تتجاوز عامين في مستشفى العيون التخصصي الوحيد بالمملكة، وقالت: «إن لم يتغير هذا الوضع في العام المقبل لا نستحق أن نبقى في أماكننا».

ولم تكن خولة الكريّع أقل حدة من الهزاع، إذ بدأت مداخلتها متهكمة: «لن أكرر ما قلته العام الماضي عن المستشفى، وما رُصد من فساد مالي وإداري من ديوان المراقبة تجاهه، أو صرف الأموال على تعاون وهمي أو بحوث ليس لها قيمة علمية، فالتقرير مليء بتناقضات جديدة تحتاج إلى ساعات لتفنيدها».

وشعرت الكريع بالأسف على تقرير التخصصي لأن ردود المسؤولين فيه عن استفسارات الشورى تفتقد الثوابت العلمية. حالة المستشفى كما يصف الأطباء ميؤوس منها.

وعن الفساد المالي، قالت الكريع إن دعم البحث العلمي مرتفع من مليون إلى 11 مليون ريال، بيد أن ستة بحوث فقط تستحق أن يطلق عليها بحوثاً علمية، في حين 41 بحثاً ليس لها أية قيمة علمية.

وكما فعلت الهزاع، طالبت الكريع بتمديد الوقت، لكي تقول لمن يدير مستشفى تخصصي العيون: «افعلوا ما تشاؤون، لكن صحة مرضانا خطوط حمراء لا يتجاوزها أحد».

عضو «شورى» يتساءل: ما هو الزي الوطني للمرأة السعودية؟

< لا يعرف عضو الشورى القانوني سعود الشمري ما هو الزي الوطني أو الشرعي للمرأة السعودية، ليطرح تساؤلاً تحت قبة المجلس عمّا ترتديه العضوات من لباس، وأيهن يمثلن الوطن.

كانت تساؤلات الشمري القانونية سبباً بإنهاء النقاش في جلسة الشورى أمس حول توصية تطالب مذيعات القنوات السعودية بارتداء الزي الوطني المحتشم في ظهورهن التلفزيوني أو ستتم معاقبتهم. ولفت الشمري إلى أن تبني اللجنة الإعلامية بالمجلس لتوصية «زي المذيعات» معيب، لأنه غير شرعي وغير دستوري، مضيفاً: «بقاء هذا النص يعني معاقبة المذيعة المخالفة للزي غير المعروف بغرامة تصل إلى 10 ملايين ريال بحسب بنود العقوبات المنصوص عليها في مشروع نظام هيئة الإعلام المرئي والمسموع».

وعاد الشمري ليبين عدم ملاءمة التوصية قانونياً لأن تحديد الزي الوطني والشرعي للمرأة يختلف بحجم اختلاف الثقافة في العالم الإسلامي فضلاً عن اختلاف الثقافة في المملكة. ولفت إلى أن الأخذ بهذا النوع من التوصيات سيخلق زوبعة وجدلاً سياسياً اجتماعياً عن ماهية الزي الوطني والإسلامي للمرأة، مضيفاً:
«الإعلام هدفه الرئيس التأثير في أكبر عدد من المشاهدين، وما تدعو إليه التوصية سيبعد الناس عن وسائل الإعلام الرسمية لمصلحة قنوات أخرى، وبالتالي ستفقد الحكومة القدرة في التأثير على الرأي العام الذي أصبح يتشكل من قنوات أخرى».
«الرئيس» ينهي محاولات أخيرة لإبقاء «الوثيقة السكانية» في المجلس
< علمت «الحياة» أن رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أنهى المحاولات الأخيرة لفريق المعارضين (لخفض الخصوبة) الواردة في الوثيقة السكانية، وأن قرار رفعها للملك نهائي، جاءت إحاطة الرئيس إثر تسلّمه خطاباً مكتوباً بخط اليد يحمل توقيع بضعة أعضاء عليه، يطالبون بعودة الوثيقة إلى الدرس من جديد. وامتدت نقاشات الأعضاء ساعتين في ما يعرف بـ«الشأن العام السرية» أمس (الثلثاء)، وعلى رغم طول الوقت عن المعتاد، وأكدت المصادر أن المداخلات لم تكن ذات اعتبارات سرية أو تدور حول قضايا الأمن القومي حتى يُمنع الصحافيون من حضورها.
وفيما صوّت الأعضاء في الجلسة المحظورة على تشكيل لجنة خاصة تُعنى بما يُطرح من مقترحات في الشأن العام وتصنيفها قبل إحالتها أو تبنيها من لجان المجلس المختلفة، داخل بعض الأعضاء لمحاولة ثني المجلس عن قرار رفع الوثيقة السكانية للملك، إلا أن رئيس المجلس أنهى المسألة بشكل نهائي. وطرح مسؤولون وأعضاء في المجلس مسارات متوقعة تحدد مصير الوثيقة السكانية، الأول أن يحيلها الملك لهيئة الخبراء، وبالتالي تتخذ الحكومة القرار النهائي، أو أن تعاد للشورى من بوابة مجلس الوزراء بعد اطلاعه على ما توصلوا إليه، أو أن تعاد بأمر من الملك للدرس من جديد للشورى مباشرة.

•أزمة مستحقات" تعرقل تسجيل معوقين في مراكز التأهيل الخاصة

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الدمام – رحمة ذياب
اتهم ملّاك مراكز لرعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، وزارة الشؤون الاجتماعية، بالامتناع عن صرف الرسوم الدراسية للمعوقين الملتحقين بمراكزهم، على رغم صدور توجيه ملكي للوزارة بالتكفل بدفع كلفة دراسة الأشخاص ذوي الإعاقة في مراكز التأهيل الأهلية. إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية أكدت صرف هذه المستحقات وفق آليات معتمدة، ودعت من لم يتسلمها لمراجعة الوزارة.
وأدى امتناع الوزارة عن صرف مستحقات ذوي الاحتياجات الخاصة – بحسب ملاك المراكز – إلى «تعطيل تسجيل أكثر من 200 معوق في المراكز، تمهيداً لبدء الفصل الدراسي الثاني». وأكد الملاك في شكوى تقدموا بها إلى «الحياة»، أنه تم «تسجيل مجموعات من الطلبة المعوقين بإعاقات متنوعة، واستفادوا من خدمات المراكز. إلا أنه لم يتم دفع الرسوم المستحقة عليهم عن الفصل الدراسي الأول، علماً بأنه تم رفعها مباشرة للمديرية العامة للشؤون الاجتماعية في الشرقية»، لافتين إلى أنهم عمدوا إلى «إيقاف التسجيل مع بداية الفصل الثاني لحين تسديد المبالغ، مع امتناع الأهالي عن التسديد، لأنهم متمسكون بالتوجيه الملكي. وطالبو الوزارة بإيجاد حل سريع».
وقال عبدالعزيز أحمد (مالك مركز تأهيل): «تم تعطيل عدد من الخدمات وإيقاف رواتب الموظفين العاملين في المراكز، ولم نتمكن من إيجاد بدائل إلا تسريح بعض الموظفين العاملين، علماً بأن بعضهم تقدم بشكاوى إلى مكتب العمل، مطالبين بمستحقاتهم»، عازياً ما حدث وما سيحدث إلى «تأخر الوزارة في سداد الرسوم، علماً بأنه تم توقيعنا على تعهد من طريق اللجان التي حصرت الأعداد وكشفت عن المراكز، بإعادة مبلغ كان الأهالي تقدموا بدفعه مع بداية الفصل الدراسي الأول، إلا أنه لم تصلنا حتى الآن أية دفعات مالية منذ صدور التوجيه الملكي». فيما ذكرت مشرفة على مركز معوقين أن

«الأهالي واجهوا مشكلة حقيقية خلال اليومين الماضيين، لعدم قدرتهم على تسجيل أبنائهم، بسبب عدم دفع رسوم الفصل الأول، ما أوقع المستثمرين في مشكلة فعلية، لتعطل الخدمات وعدم القدرة على دفع الرواتب»، لافتة إلى أن «الضرر طاول الملاك والأهالي على حد سواء».
من جانبهم، قال الأهالي لـ «الحياة»: «إنه يجب على وزارة الشؤون الاجتماعية سرعة التدخل، بسداد رسوم الفصل الأول، لبدء التسجيل في الفصل الثاني، فعدم ذهاب المعوق إلى المركز يحول دون الإفادة من الخدمات، وتحسّن حاله الصحية والعقلية، كما يؤدي إلى مشكلات عدة»، مشددين على أن أسر ذوي الاحتياجات الخاصة «غير مكلفة منذ الفصل الأول بدفع الرسوم، بحسب التوجيه الملكي، والوزارة هي المسؤولة عن سداد الرسوم لمراكز التأهيل الأهلية».
الثبيتي: لا تأخير في الصرف... وليراجعنا من لم يتسلم مستحقاته
< أوضح المتحدث باسم وزارة الشؤون الاجتماعية خالد الثبيتي، الآلية المتبعة لصرف مستحقات مراكز التأهيل الأهلية عن الرسوم الدراسية لذوي الاحتياجات الخاصة، نافياً وجود تأخير في الصرف.
وقال في تصريح إلى «الحياة»: «يتم رفع قوائم المراكز من فرع الوزارة في كل منطقة، وتصرف على الفور. ولا يوجد تأخير من الوزارة، ومن كانت لديه مشكلة فعليه مراجعتنا، للتأكد من القسم المالي ومعرفة أسباب عدم صرف الرسوم المستحقة للمركز». وأضاف الثبيتي: «نطلب من المراكز التي لم تُصرف لها الرسوم رفع أسمائها إلى الوزارة، للتأكد من الممثل المالي ومعرفة الأسباب». يذكر أن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، وجّه بتكفل وزارة الشؤون الاجتماعية بدفع كلفة الأشخاص ذوي الإعاقة من المواطنين المترتبة على مراجعتهم مراكز التأهيل الأهلية.
فيما كشفت وزارة الشؤون الاجتماعية، أنها تكفلت بدفع كامل رسوم تأهيل مرضى التوحد ومتلازمة داون وغيرهم من ذوي الإعاقة المتوسطة والشديدة المسجلين لديها، ممن لا يمكنهم الاستفادة من التعليم العام أو الخاص الذي تقدمه وزارة التربية والتعليم. ويقدر عددهم بأكثر من ستة آلاف شخص، مؤكدة إلغاء العمل بنظام دفع نصف الإعانة لمراكز التأهيل النهارية المعتمدة منها، وستعمل بعد حصولها على 250 مليون ريال للعام الدراسي الحالي، من وزارة المالية بنظام دفع كامل الرسوم لمن يتلقون التأهيل في مراكز التأهيل النهارية الأهلية المعتمدة من الوزارة. فيما أبدت وزارة المالية استعدادها لزيادة المخصصات في حال أثبتت الوزارة تسجيل أعداد إضافية من هذه الفئات لديها، وإمكان استيعابهم لدى مراكز التأهيل النهارية. فيما ستتكفل وزارة التربية هي الأخرى بدفع كامل الرسوم لمن يدرس في مراكز تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة الأهلية.

افتتاح دوائر قضايا الأوقاف بعد13 يوماً.. و2442 قضية أوقاف خلال عام

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض – فداء البديوي
فيما أبلغت مصادر عدلية «الحياة» بافتتاح دوائر قضايا الأوقاف والوصايا في سبع مدن بعد 13 يوماً من اليوم (الثلثاء)، حدد المجلس الأعلى للقضاء موعد مباشرتها لعملها ضمن محاكم الأحوال الشخصية بعد تاريخ الافتتاح بأسبوع، وبالتحديد في آخر ربيع الأول الجاري.
وأشارت المصادر إلى أن الهدف من الدوائر هو دعم قطاع الأوقاف الحيوي لضمان تسهيل إجراءاته، موضحة أن قضايا الأوقاف والوصايا وإنهاءاتها تتراوح ما بين دعوى استثمار عقار أو مبلغ لوقف أو لقاصر، وإثبات وقف منجز أو وقف بعد أو قبل وفاة الموقف، وإقامة ناظر على وقف أو وصية أو الإضافة أو التعديل أو التنازل عنها، أو إضافة حق توكيل الغير، وقسمة تركة متوفى على ورثته وفيهم قاصر أو وقف أو وصية، وإذن بيع عقار لوقف، وإذن نقل عقار لوقف، وإذن فرز عقار لوقف إضافة إلى دعاوى مباشرة باسم الأوقاف والوصايا.

وأفادت بأن المجلس الأعلى للقضاء وجه لجنة متخصصة لتقويم عمل دوائر قضايا الأوقاف كل ثلاثة أشهر خلال سنة من مباشرتها للعمل، للنظر في حاجاتها من القضاء وأعوانهم، مع النظر في مدى حاجة بعض المحاكم إلى فتح دوائر أو زيادتها.

ويأتي قرار المجلس الأعلى للقضاء بافتتاح دوائر الأوقاف في الوقت الذي بلغ فيه إجمالي القضايا المتصلة بالأوقاف في إحصاء حديث حول قضايا العام الماضي (اطلعت «الحياة» عليه)، 2442 قضية، من بينها 63 دعوى استثمار عقار أو مبلغ لوقف أو لقاصر، و 1124 إثبات وقف منجز أو وقف بعد أو قبل وفاة الموقف، و 519 إقامة ناظر على وقف أو وصية أو الإضافة أو التعديل أو التنازل عنها أو إضافة حق توكيل الغير، و486 قسمة تركة متوفى على ورثته وفيهم قاصر أو وقف أو وصية، و 155 إذن بيع عقار لوقف، و 55 إذن نقل عقار لوقف، و 37 إذن فرز عقار لوقف، إضافة إلى ثلاث دعاوى أوقاف ووصايا.

وأوضحت المصادر أن مهام توفير المقار المناسبة لدوائر قضايا الأوقاف أُوكلت إلى وزارة العدل قبل مباشرة هذه الدوائر بما لا يقل عن شهرين من تاريخ بدء العمل في محاكم الأحوال الشخصية أو دوائرها، إضافة إلى تأمين الوظائف الإدارية والفنية المساندة لعمل قضاة دوائر قضايا الأوقاف مع ما يتطلبه العمل من تجهيزات مكتبية.

وأكدت أن توجيه المجلس الأعلى القضاء يأتي استناداً إلى المادتين 6 و19 من نظام القضاء والمادة 33 من نظام المرافعات الشرعية، بحيث قرر المجلس تشكيل تسع هذه الدوائر لقضايا الأوقاف والوصايا وإنهاءاتها في سبع مدن هي مكة المكرمة، والمدينة المنورة، والرياض، وجدة، والدمام، والأحساء، والطائف، إذ يبلغ نصيب كل مدينة دائرة واحدة، باستثناء تخصيص دائرتين في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة، وتؤلف هذه الدوائر من قاضي فرد.

وكيل وزارة العدل: «قضاء التنفيذ» يحفظ للقضاء هيبته

< أكد وكيل وزارة العدل لشؤون الحجز والتنفيذ خالد الداود أن الوكالة تسعى إلى عمل واضح المعالم سهل التطبيق مؤسس لعمل كبير يتمثل في قضاء متخصص ومستقل.

وأوضح الداود عقب افتتاح أعمال ورشة العمل «لمراجعة وتحديث اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ» في الرياض أمس، أن النظر في تحديث اللوائح التنفيذية لنظام التنفيذ هو الغرض من إقامة هذه الورشة التي تستمر أعمالها خمسة أيام، مشيراً إلى أهمية ضبط العمل وتوحيد الإجراء بسرعة وإتقان وإنجاز، مفيداً بأن الأنظمة إذا كانت واضحة المعالم فإن التنفيذ يكون منضبطاً وسريعاً ومتقناً.

وشدد على أهمية استقراء الواقع «لاسيما بعد تطبيق النظام، والنظر في ما تم إقراره ووضعه من نصوص لتكون واضحة المعالم لا يتطرق إليها الاحتمال حتى لا يصبح التطبيق مختلفاً ومتشعباً أو مثاراً للطعن»، مضيفاً: «وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء يؤكد دائماً على تحديث مثل هذه اللوائح وأن لها الأولوية عبر أنظمة صدرت بدءاً من نظام القضاء ونظام المرافعات الشرعية ونظام الإجراءات الجزائية ثم نظام التنفيذ المتخصص في تنفيذ الأحكام والذي يمثل ثمرة لنتاج الأنظمة الأخرى». وكشف عن عزم الوكالة العرض على المجلس الأعلى للقضاء للنظر في فتح محاكم متخصصة في التنفيذ في عدد من مناطق المملكة أسوة بمحاكم التنفيذ في الرياض ومكة وجدة. وكانت وزارة العدل ممثلة بوكالة الوزارة للحجز والتنفيذ أعلنت عزمها تحديث اللائحة التنفيذية لنظام التنفيذ الصادرة بقرار وزير العدل في عام 1434هـ، بناء على المادة 97 من نظام التنفيذ.

الحياة
AL HAYAT

•الشورى" يبحث عن صيغة •توافقية" قبل رفع •الوثيقة السكانية" للملك

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

الرياض - خالد العمري

فيما أعلن رئيس مجلس الشورى الدكتور عبدالله آل الشيخ أن «الوثيقة السكانية» سترفع كاملة إلى خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز للبت فيها، إثر التباين الحاد حول «خفض الخصوبة»، إلا أن العضو اللواء ناصر العتيبي أكد وجود حراك داخلي للخروج بصيغة توافقية ومخرج نظامي حيال الوثيقة قبل أن يتم رفعها. (للمزيد)

إلى ذلك، أبدى أعضاء في مجلس الشورى السعودي مخاوف من مطالب العضو دلال الحربي بالإفصاح عن وثائق «سرية» في دارة الملك عبدالعزيز، وعزوا ذلك إلى أن المجتمع السعودي تنخره العصبية القبلية، وأنه غير مهيأ للاطلاع على وثائق تروي تفاصيل حروب أبادت كثيراً من الأسر قبل 200 عام. وعلى رغم السؤال الذي أثارته مطالبة الحربي، فإن أعضاء المجلس أسقطوا توصيتها. ورفض أعضاء في جلسة الشورى أمس (الإثنين) رأي رئيس اللجنة الإعلامية أحمد الزيلعي المطالب بـ«ألا يطلع على الوثائق المحلية في المملكة سوى العقلاء»، لأن الوثائق - بحسب تعبيره - تذكر تفاصيل السباب والتعدي بين القبائل قبل توحيد المملكة، مضيفاً: «توحيد المملكة يجُب ما قبله، هناك وثائق سرية لو خرجت لأحدثت فتنة لا قِبل للمملكة بها». وأيد العضوان اللواء علي التميمي وحمدة العنزي رأي الزيلعي، واعتبرا رفع السرية عن هذه الوثائق إحياء للنعرات الطائفية. وقالا: «المجتمع غير مهيأ لمعرفة تاريخ تلك الحقبة، المجتمع مقسم طبقياً وقبلياً في جميع أنحاء المملكة»، وأكد العضوان أن مهرجانات «مزايين الإبل» خير دليل على التعصب القبلي، وشددا على فرض السرية على الوثائق في دارة الملك عبدالعزيز في الوقت الراهن، ضماناً للوحدة الوطنية.

ولم يرق للأعضاء المؤيدين للباحثة الحربي حجج المعارضين لرفع السرية عن الوثائق، معتبرين أن التخويف بما أسموه «البعبع القبلي» غير علمي، كما أن تاريخ المملكة قبل 200 إلى 300 سنة يحوي كثيراً من المغالطات ويفترض أن يتمكن الباحثون من الاطلاع على جميع الوثائق من أجل التصحيح أو التعزيز لما ورد في تلك الحقبة، أو أن تقوم دارة الملك عبدالعزيز بتصنيف الوثائق سرياً وتحدد درجة السرية كما هو معروف دولياً.

وحذّرت العضو الحربي وهي باحثة، من أن الرافد الوحيد للتاريخ المحلي في الوقت الراهن وثائق أجنبية لا تصل قيمتها العلمية إلى ما كتب داخل البلد بأيدي أفراد محليين.

وزير البلديات يوجه الأمانات بتهيئة مقرات المجالس البلدية استعداداً لمشاركة المرأة

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 2 ربيع أول 1436هـ - 24 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1006593

الطائف - إسماعيل إبراهيم

وجه صاحب السمو الملكي الأمير الدكتور منصور بن متعب بن عبدالعزيز وزير الشؤون البلدية والقروية كافة الأمانات بسرعة اعداد الترتيبات والإجراءات الكفيلة لاستيعاب المقرات الحالية للمجالس البلدية لمشاركة المرأة ومتطلبات النظام الجديد، نظراً لقصر الفترة الزمنية المتبقية على بدء الدورة الثالثة لعمل المجالس البلدية. والعمل على تهيئة مقرات المجالس البلدية الحالية بما يحقق الضوابط الشرعية لمشاركة المرأة في الدورة القادمة، مع الأخذ في الاعتبار وجود مدخل مستقل للنساء، وايجاد قاعة اجتماعات يكون لها مدخل خاص من قسم النساء ومدخل خاص من قسم الرجال، وايجاد قسم خاص للنساء يحتوي مكتب للعضوات وخدمات مساندة، والتعميم على البلديات في نطاق اشراف كل أمانة للقيام بنفس المطلوب في بلدياتهم، والتنسيق مع المجالس البلدية حول ذلك. يذكر أن وزارة الشؤون البلدية والقروية تقوم حالياً بإعداد مشروع دراسات واستشارات لتصميم مقرات المجالس البلدية لإعداد نماذج لتصاميم المقرات تفي باحتياجات المجالس البلدية ومنها مشاركة المرأة.

أكد أن طرح "الرياض" يعد من الأعمال الصحفية المتميزة التي تكشف واقع المرأة بمصداقية واحترافية

مكتب هيئة الأمم المتحدة للمرأة يثمن للزميلتين نوال الراشد وسحر الرملاوي جهدهما الصحفي في يوم المرأة العالمي

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008741#

تلقت"الرياض" خطاب شكر وتقدير للزميلتين نوال الراشد وسحر الرملاوي من مكتب هيئة الامم المتحدة الاقليمي بالقاهرة نظير تحقيقاتهما الصحفية بمناسبة اليوم العالمي للمرأة. جاء نصة على النحو التالي:

يتقدم المكتب الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة بالقاهرة بخالص الشكر والتقدير للأستاذة نوال الراشد مديرة التحرير بالقسم النسائي بجريدة الرياض على تميزها ونشاطها في العمل الصحفي في طرح الموضوعات التي تدعم قضايا المرأة السعودية والعربية.

ولقد اطلعنا بكل فخر واعتزاز على ما نشرته الأستاذة نوال الراشد والأستاذة سحر الرملاوي في صحيفة الرياض في أيام المرأة العالمية العدد

-82361 بعنوان ((الرياض تنفرد باستطلاع آراء نساء من مختلف بقاع الأرض حول أوضاع المرأة في الألفية الثالثة)) والموضوع الآخر في العدد 82263 بجزئيه الأول والثاني بعنوان((الأحوال الأسرية.. أبرز قضايا المرأة في الوطن العربي

)) والتي كانت من أقوى وأعمق القضايا التي طرحت في الصحافة المحلية

والعربية عن المرأة وهو من الأعمال الصحفية النسائية المتميزة

التي تكشف واقع المرأة بكل مصداقية واحترافية وتعمق صورة اهتمام المرأة السعودية بقضاياها وقضايا أخواتها العربيات. وفي الختام نشكر لكم جهودكم ونقدر لكم أطروحاتكم ونتمنى لكم المزيد من التميز.

د. سميرة مزيد التويجري

مديرة المكتب الإقليمي الدول العربية

هيئة الأمم المتحدة للمرأة - القاهرة

230٪ من الحوادث المرورية بالقصيم دون الـ18

قيادة صغار السن للسيارات بالمملكة تمثل87٪

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008718

بريدة - خالد المقيطيب

كشف بحث أعد مؤخراً من جامعة القصيم عن إحصائيات خطيرة تؤكد أن نسبة الطلاب صغار السن من دون 18 سنة الذين يقودون المركبات بالمملكة تمثل 87% من طلاب المرحلة الثانوية والمتعرضين للحوادث يمثلون 38%، وأن الحاجة تتطلب المزيد من الدراسات لكشف الكثير من الغموض ووضع الحلول التي تحد من الظاهرة التي تستهدف الشباب.

الدكتور محمد بن إبراهيم الدغيري الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية والدراسات الاجتماعية بجامعة القصيم أكد أن الدراسة ركّزت على دور بعض المؤسسات التربوية بمنطقة القصيم في تنمية وعي الشباب بالمخاطر المرورية، والتي أوضحت نتائج حوادث المرور بالقصيم طبقاً لإحصائيات مرور القصيم لعام 1435ه بأن عدد الحوادث تجاوزت 29123 والمصابين 2076 والمتوفين 414 بمعدل حالة وفاة يومياً وهو معدل خطير جداً، مشيراً بأنه خلال الثلاث سنوات الماضية بلغت النسبة 230% من المشاركين بالحوادث بالقصيم دون سن 18 عاماً.

وأشار بأن نتائج الدراسة توصلت إلى أن عدد من النتائج ذات الأهمية التربوية التي توضح مدى وعي الشباب من طلاب المرحلة الثانوية بالمخاطر المرورية وواقع دور الأسرة والمدرسة في تنمية الوعي، وأن الدراسة اختارت عينة عشوائية عنقودية بلغ عددهم 160 طالباً وعينات 32معلماً من المعلمين بالمرحلة الثانوية، وأن الإحصائيات لحوادث المنطقة تثبت زيادة عدد الحوادث والمصابين وحالات الوفاة في العام 1434ه مقارنة بالعام 1435ه تشير إلى 19 حالة وفاة يومياً وهو مؤشر خطير جداً.

المستشار التعليمي بتعليم القصيم محمد الفوزان أوضح أن غرس الوعي المروري في نفوس الطلاب والمساهمة الفعالة في تحقيق السلامة المرورية خاصة وأن الطالب يقضي وقتاً طويلاً في مدرسته هو أمر ضروري لعلاج تفاقم الحوادث المرورية، مضيفاً بأن الطالب يحتاج إلى مزيداً من التعليم بقواعد وآداب القيادة الآمنة ومساعدته على فهم واستيعاب مفاهيم ومتطلبات السلامة المرورية.

وأضاف نشر الوعي بأهمية التربية المرورية في المؤسسة التربوية وتوضيح الواقع والخسائر المادية والبشرية لدى الطالب وكشف المشكلة التي تتحملها المملكة نتيجة لقلة الوعي المروري وضعف الالتزام بأنظمة المرور، مشيراً إلى أن ثقافة المجتمع مرورياً تحتاج إلى جرعات أكثر لوصول الرسائل المرورية لكل أسرة.

وأكد على ضرورة إدراج منهج دراسي لتعزيز الثقافة المرورية في الأجيال القادمة وأنها تمثل الرقي الحضاري لكل مجتمع يتّبع الأنظمة المرورية بحذافيرها، واصفاً الحركة المرورية المنظمة في كل مجتمع بأنها عنوان حضارته ووعيه، مشيراً إلى السلوكيات الخاطئة لدى قائدي المركبات وخاصة صغار السن والتي تؤكد غياب الوعي وضعف التشديد على المخالفين.

مدير مرور منطقة القصيم العميد عبد الله بن صالح السحيباني أكد المخالفات المرورية وفق إحصائيات معتمدة من إدارة مرور القصيم لعام 1435ه تنوعت بين السرعة الزائدة 21640 مخالفة، والقيادة بدون رخصة سياقة 12405 مخالفة، وعكس السير 6361 مخالفة، فيما بلغ مجموع المخالفات 174581 مخالفة، فيما لم يتم إدراج المخالفات المرورية المرصودة من الدوريات الامنية بالمنطقة.

وأشار إلى أهم أسباب الحوادث بالقصيم هو تجاوز السرعة وعدم احترام الإشارات المرورية والتوقف غير النظامي وعدم العناية بالمركبة، والتحدث في الجوال أثناء السير والدوران غير النظامي والتجاوز بطريقة غير نظامية والتفحيط وعكس السير والدخول أو الخروج الخاطئ من الطريق.

مضيفاً بأن الثقافة المرورية في حياتنا اليومية تحتاج إلى جرعات من الوعي المروري، داعياً إلى أن المناهج الدراسية والتوعية في كافة المجالات لفئات الطلاب تحت سن 18، مشيراً إلى أن الحوادث المهلكة للناس أشد ضراوة وألماً من الحروب الطاحنة.

في احتفاء الشؤون الاجتماعية باليوم العالمي لذوي الإعاقة

عادلة بنت عبدالله: علينا مسؤولية الإيمان بحقوق المعوقين ودمجهم في المجتمع

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.alriyadh.com/1008684#

الرياض – عذراء الحسيني
أكدت صاحبة السمو الملكي الأميرة عادلة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أن الدولة أولت اهتماماً خاصاً بذوي الاحتياجات الخاصة من خلال تقديم الإعانات المتنوعة لهم، والتشجيع على إنشاء الجمعيات والمراكز التي تهتم بتأهيلهم في إطار المنظومة الاجتماعية، لضمان وصولهم لأقصى إمكاناتهم وجعلهم فئة منتجة تحظى باحترام وتقدير المجتمع.
وقالت الأميرة عادلة لدى رعايتها فعاليات اليوم العالمي للإعاقة تحت شعار "نحن صوته" الذي تنظمه الإدارة العامة للإشراف النسائي الاجتماعي بالرياض: "إن بعض الدراسات تشير إلى وجود ما يقارب 1.5 مليون معوق بالسعودية، وتقدر نسبة مستوى الإعاقة في المملكة في حدود سبعة في المئة، مقارنة بالمعدل الدولي لمستوى الإعاقات في المجتمع الذي يصل إلى 10 في المئة، وهنا تقع علينا مسؤولية كبرى كأفراد نؤمن بحقوق ذوي الاحتياجات الخاصة أن نساعد على دمجهم في المجتمع والاستفادة من عطائهم كلٌّ وفق قدراته".
وأكدت لطيفة بنت سليمان أبو نيان الوكيل المساعد لشؤون الأسرة بوزارة الشؤون الاجتماعية، أن الدولة الرشيدة تعمل على تقديم الدعم والرعاية للأشخاص من ذوي الإعاقة، وتضع ضمن اولوياتها احتياجاتهم وتسعى لتنفيذها وتقف على قضاياهم وتضع الخطط لحلها وتدرج المشروعات والبرامج ضمن الخطط التنموية، مشددة على أهمية التركيز على برامج الدمج في مرافق الحياة سواء في التعليم أو العمل وغيرها، التي لمسنا أهميتها لدى هذه الفئة وأسرهم ومجتمعهم، والسعي للاستفادة منهم كطاقات وظيفية منتجه وليس أرقاما وظيفية لصالح جهة التوظيف، إضافة إلى نشر ثقافة العمل اليدوي والمهني والتركيز على إيجاد منافذ تسويقية لخريجات التأهيل المهني مع اهمية تفعيل دور الجمعيات التعاونية.
وبينت سمها بنت سعيد الغامدي المديرة العامة للإشراف النسائي الاجتماعي، أن "نحن صوته" ليس شعاراً يتردد، إنما برامج عدة، وضعت لها اهداف، ليصل صوته لكل اطياف المجتمع. وقالت: "كانت الانطلاقة من مراكزهم، فهم الهدف اولاً ببرامج احتفالية تجمعهم باسرهم، تلاها اقامة مهرجان مفتوح للمجتمع على مدى يومين بنادي الوزارة بالدرعية كان متميزا بتفاعل افراد المجتمع، مضيفة "نحن صوته. يؤكد على النظرة الايجابية لذوي الاحتياجات الخاصة، لنكون صوتهم الذي يبرز انجازاتهم ويعززها، ليحذو حذوه من قيدته نظرة اسرته ومجتمعه لإعاقته، وسنحقق هذا الهدف بتكاتف الجهود من جهاتنا الإعلامية، فهم شريكنا الثالث الذي يكتمل ببرامجهم الاعلامية هدف الارتقاء والتطوير".

• الصحة" تعيد تأهيل 19 مستشفى في مختلف المناطق

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

عواض الخديدي - الطائف

قررت وزارة الصحة البدء في تطوير البنية التحتية لـ 19 مستشفى في مختلف مناطق المملكة وذلك لتقديم خدمات صحية جيدة. وتشمل المستشفيات التي ستعمل وزارة الصحة على تطوير بنيتها التحتية مستشفى الإيمان بالرياض ومستشفى الأمير سلمان بالرياض ومستشفى حوطة بني تميم ومستشفى حريملاء العام ومستشفى الأفلاج ومستشفى صامطة بمنطقة جازان ومستشفى النعيرية بالمنطقة الشرقية ومستشفى أحد بالمدينة المنورة ومستشفى الملك فهد بالباحة ومستشفى حراء بمكة المكرمة ومستشفى الملك عبدالعزيز في جدة ومستشفى القريات العام ومستشفى فرسان بمنطقة جازان ومستشفى الملك عبدالله في بيشة ومستشفى تثليث في بيشة ومستشفى شرورة بمنطقة نجران ومستشفى النماص بمنطقة عسير ومستشفى باللسمر بمنطقة عسير ومستشفى سراة عبيدة بمنطقة عسير.
وستقوم الوزارة بالعمل على إعادة تأهيل وتطوير البنية التحتية بالكامل كأعمال السباكة والكهرباء والدهان والتأثيث وغيرها وذلك في إطار حرص الوزارة على استمرار المباني بشكل جيد دون الحاجة إلى هدم وإعادة بعض المباني.

رفضوا التدخل في الأسعار.. رجال أعمال:

لائحة لتنظيم العلاقة بين التاجر والمستهلك

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
#http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141231/Con20141231744052.htm

محمد العبدالله (الدمام)، محمد طالبي (أبها)
طالب عدد من رجال الأعمال وزارة التجارة بفرض لائحة لتنظيم العلاقة بين التاجر والمستهلك وحماية حقوق الطرفين. ودعوا وزارة التجارة إلى عدم التدخل في تسعير السلع، كون أسواقنا حرة، وتنافسية وغير موجهة.
بداية شدد رئيس لجنة السيارات بغرفة الشرقية هاني العفالق على ضرورة قيام وزارة التجارة والصناعة بفرض اللوائح والتشريعات والتنظيمات المتعلقة بحقوق المستهلك، رافضا في الوقت نفسه تدخل الوزارة في تحديد مسارات الأسعار، مشيرا إلى أن التنافسية تمثل الخيار الأسلم لتحديد المستويات السعرية تبعا لآلية العرض والطلب.
وذكر أن وزارة التجارة والصناعة تعمل حاليا على وضع لائحة تنظيمة تتناول حقوق المستهلك بحيث تتضمن جميع الحقوق اللازمة في آلية التعامل بين المستهلك والتاجر، معتبرا الدور الرقابي والتنظيمي من أهم المتطلبات التي يفترض القيام به من قبل وزارة التجارة، مؤكدا أن عملية التدخل في مسار الأسعار لا تخدم السوق بقدر ما تسهم في الإضرار في المرحلة المستقبلية، خصوصا أن الأسعار تعدل نفسها بنفسها بعيدا عن التدخل المباشر، لافتا إلى أن الحديث عن تراجع أسعار السلع في ظل انخفاض البترول في الوقت الراهن أمر غير دقيق على الإطلاق، خصوصا أن العملية مرتبطة بعوامل متعددة، سواء بالنسبة للمنتج المحلي أو السلعة المستوردة، مشيرا إلى وجود معطيات كثيرة تسهم في تحديد مسار الأسعار ولا يرتبط بالمستويات السعرية للنفط، فالوقود يمثل عاملا واحدا من سلة عوامل تحدد القيمة السوقية للمنتج في الأسواق.
وقال إن وزارة التجارة والصناعة تعمل وفق آلية واضحة لوضع ضوابط دقيقة في تنظيم العلاقة بين المستهلك والتاجر، فالأنظمة تمثل الفيصل في العلاقة القائمة بين الطرفين، ففي حال تعرف كل طرف على الحقوق والواجبات فإن عملية التشابك والغموض ستزول بشكل أوتوماتيكي، مشددا على ضرورة تعزيز الثقة بين الطرفين وعدم إثارة الشكوك في سلوك التجار وإلصاق التهم بهم دون وجه حق، مؤكدا أن الأسواق تعتمد على السمة والثقة بالدرجة الأولى، فعند تزعزع الثقة فإن الوضع يصل لمستويات خطيرة للغاية، منتقدا في الوقت نفسه تناول وسائل الإعلام لبعض التجاوزات من التجار من خلال تشويه السمعة لتلك الشركة، الأمر الذي يسهم في خسارة كبيرة للاقتصاد، فعملية خسارة شركة ليست سهلة على الاقتصاد الوطني، مطالبا بضرورة النظر للأمور بشكل اعتيادي وعدم اللجوء للتضخيم بأي شكل من الأشكال.
وأضاف أن ملاحقة وزارة التجارة والصناعة الشركات أو المصانع المخالفة للاشتراطات وعدم الالتزام بالمواصفات وممارسة الغش في المنتوجات أمر طبيعي، خصوصا أن الوزارة تنطلق من اللوائح التشريعات الحاكمة، وهناك غرامات

مالية تفرض على الشركات والمؤسسات المخالفة للقانون، مشددا على ضرورة ممارسة مزيد من الرقابة على الأسواق، دون التدخل المباشر في تحديد مسارات الأسعار، وكذلك الوقوف بوجه جميع عمليات الغش التجاري، سواء بالنسبة للمنتج الوطني أو السلع المستوردة، بالإضافة إلى محاربة جميع أشكال التستر والعمالة المخالفة باعتبارها مشكلة كبرى تتطلب القضاء عليها لما تمثله من أضرار اقتصادية فادحة على بنية الاقتصاد الوطني.

وفي أبها، طالب عدد من رجال الأعمال والمهتمين بالجانب الاقتصادي وزير التجارة والصناعة والمعنيين بالأمر بضرورة إجراء تغييرات إيجابية تدفع باتجاه اقتصادنا نحو الأفضل، ما يسهل عليهم إجراءات مشاريعهم المختلفه كما طالبوا بإيجاد عناصر فعاله تخدم الوطن والمواطن وتقوم على تذليل كافة الصعوبات التي يواجهها.

وقال صاحب العمل جمال علوش إنه يتطلع هو وجميع المواطنين بمحافظة صامطة إلى افتتاح فرع للوزارة التي تبعد عن مدينة جازان حوالي 70 كم، يقوم بتفعيل دورالوزارة بالمحافظة، كمكافحة الغش التجاري، ومراقبة الأسعار، وحماية المستهلك.

ويوافقه في الرأي رجل الأعمال محمد بن يحيى طالبي الذي يؤكد على ضرورة وجود فرع للوزارة في محافظة صامطة لما له من أهميه كبرى، سواء من ناحية المستهلك وما يقدم له من خدمات، كمراقبة الأسعار ومكافحة الغش، وكذلك خدمة رجال الأعمال وأصحاب المؤسسات والشركات بالمحافظة ويريحهم من عناء المسافة التي يقطعونها من أجل إصدار وتجديد السجلات التجارية لهم .

كما تمنى المهندس يحيى أحمد مدخلي من وزارة التجارة والصناعة أن تقوم بدورها الشمولي والأكمل، وأن تكون قادرة على «تسهيل» المجال لكل من له الرغبة في الدخول لقطاعي الصناعة والتجارة لأنها بذلك ستساعد في جلب المال للبلاد، بدلا من تشجيعه على الرحيل إلى دول أخرى بديلة للاستثمار فيها، مؤكدا أنه إذا تم تسهيل المجال للراغبين في الخوض في هذا المجال سيكون له مردود إيجابي وينتج عن ذلك فتح المجال لتوظيف الآلاف من أبناء وبنات البلاد، وهذا هدف مهم وكبير لا يقل أهمية أبدا عن دور حماية المستهلك الذي تقوم به الوزارة اليوم.

كما أعرب رجل الأعمال هادي طالبي عن تطلعه إلى تعاون الغرف التجارية بالمملكة بين مختلف الإدارات الحكومية ذات العلاقة، وخاصة فرع وزارة العمل؛ وذلك بهدف تذليل كل العقبات أمام رجال وسيدات الأعمال، والمنتسبين للغرف من أصحاب المشاريع الذين يتطلعون إلى دعم فرع وزارة العمل. وأشار إلى أنه في حال تعاون الغرف بالشكل الأمثل سيؤدي ذلك إلى مساعدة المستثمرين في تذليل كل العقبات أمام مشاريع البنية التحتية ودعم مشاركتهم في مختلف المشاريع التطويرية عند وجود مسوغات تعاون مع الإدارات الحكومية في تنفيذ مشاريع تخدم النمو العمراني والنهضة الاقتصادية، وتقديم الفعل الاقتصادي فإن ذلك يعتبر من أهم ما تسعى إليه الغرفة.

السماح للمطلقة الحاضنة بإنهاء إجراءات المحضون عدا السفر للخارج

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141231/Con20141231744057.htm

محمد النغيص (الرياض)

كشفت وزارة العدل عن صدور قرارات بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء، تصب في صالح المرأة المطلقة والحاضنة تقضي بإلزام المحكمة أن يتضمن حكمها للمطلقة المحكوم لها بالحضانة حق الولاية على المحضون، مما يهيئ لها مراجعة الأحوال المدنية والجوازات والسفارات وإدارات التعليم والمدارس وإنهاء جميع الأمور التي تتعلق بالمحضون من إجراءات لدى جميع الدوائر والجهات الحكومية والأهلية ما عدا السفر، فلا يكون إلا بإذن من القاضي في بلد المحضون، وذلك فيما إذا كان الحاضن غير الولي وأن يعامل طلب الإذن بالسفر للمحضون خارج المملكة معاملة المسائل المستعجلة وفقا للمادتين (205، 206) في نظام المرافعات الشرعية.

وأوضح المتحدث الرسمي بوزارة العدل الدكتور فهد بن عبدالله البكران أن هذا القرار جاء لتخفيف المعاناة على المرأة الحاضنة بعد تسجيل عدد من حالات التعسف بعض الأزواج مما أدى لحرمان بعض الأولاد المحضونين من حقوقهم المدنية والشرعية.
وأشار البكران إلى أن الوزارة استحدثت مكاتب للخدمة الاجتماعية في كافة محاكم المملكة لتقديم المساعدة الاجتماعية والإرشادية للمستفيدين من أفراد وأسر وخاصة في مجال النزاعات الزوجية والتدخل قي قضايا العنف والعضل.
من جانبه، قال مستشار وزير العدل للبرامج الاجتماعية الدكتور ناصر العود أن القرار جاء لتذليل كافة الصعوبات التي تواجه المرأة في المرافق العدلية في ظل توجيه ومتابعة وزير العدل الدكتور محمد بن عبدالكريم العيسى الذي نجد منه كل الدعم والمساندة لتعزيز برامج العمل الاجتماعي في الوزارة ومن منسوبي الوزارة كافة ومن قبلهم الجهات العليا في البلد من قبل حكومة خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز وسمو ولي العهد الأمير سلمان بن عبدالعزيز وسمو ولي ولي العهد الأمير مقرن بن عبدالعزيز.

بعد إنشاء الوزارة "الأمن والسلامة المدرسية" وتكليفها بمهام عدة "التربية": انخفاض حوادث المدارس لـ30٪ في 33 ألف مدرسة

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/k2ugde

عيسى الحربي- سبق- الرياض:
أعد مسؤولو وزارة التربية والتعليم خططاً لتحقيق السلامة في أكثر من 33 ألف مدرسة في مختلف مناطق السعودية ومحافظاتها، مشددين على أن عوامل الأمن والسلامة في المدارس أمرٌ حتمي، ولا بد منه، من أجل الحفاظ على أرواح ملايين الطلاب والطالبات، الذين يغادرون منازلهم كل صباح، من أجل تحصيل العلم في بيئات مدرسية، يفترض أنها آمنة، وتحقق لهم مبتغاهم.
ويدرك مسؤولو الوزارة أن برامج التوعية لتعزيز هذه العوامل مهمة للغاية، شريطة أن تنفَّذ بأساليب مبتكرة وحديثة، تلفت الأنظار إليها، وتصل إلى المستهدفين منها، سواء الطلاب والطالبات أو أولياء أمورهم أو المعلمون والمعلمات، من أجل تحقيق الغاية والهدف، بتجنب المخاطر داخل المدارس. ومن هنا أنشأت الوزارة الإدارة العامة للأمن والسلامة المدرسية، وكلفتها بمهام عدة.
الحد من الحوادث
وتؤكد وزارة التربية والتعليم أن حوادث المدارس شهدت خلال العام الماضي انخفاضاً بمقدار 30 في المائة، مقارنة مع حجم الحوادث قبل تأسيس الإدارة العامة للسلامة المدرسية، التي تشرف على سلامة نحو 33 ألف مدرسة منتشرة في أرجاء السعودية. وقالت الإدارة العامة للسلامة في الوزارة إنها حققت تراجعاً في عدد الحوادث التي شهدتها مدارس التعليم العام في السعودية، بشقيها البنين والبنات، مشيرة إلى أن من أبرز العقبات التي تواجهها عنصر الخوف والهلع الذي يصيب الطالبات والمعلمات في مدارس البنات، مشيرة إلى أن خطورة هذا الخوف قد تفوق خطورة الحريق في حد ذاته.
مهام الإدارة
وتتلخص مهام الإدارة العامة للأمن والسلامة المدرسية في الإعداد والإشراف على تنفيذ الخطط السنوية والاستراتيجية للطوارئ والأمن والسلامة، والخطط التنفيذية لعمليات الإخلاء وتمارين الإطفاء والإنقاذ الدورية في المنشآت التابعة للوزارة، لضمان الحفاظ على أمن وسلامة الطلاب والطالبات ومنسوبي ومنسوبات المدارس والممتلكات، وتطبيق اللوائح التي تحدد شروط وقواعد الأمن والسلامة الواجب توافرها في المدارس التابعة للوزارة، وضمان اتباع السياسات العامة للدفاع المدني، ومواد النظام فيما يخص توفير وتنفيذ متطلبات الوقاية والحماية من الحرائق، وإعداد الخطط والمشاريع

اللازمة لتنفيذها، والقيام بالجولات التفتيشية الدورية على المدارس للتحقق من مدى جاهزيتها تمهيداً للرفع بها للمديرية العامة للدفاع المدني.

وتستقبل إدارة الأمن والسلامة ما يرد لها من معلومات من الرئاسة العامة للأرصاد وحماية البيئة عن المتغيرات المناخية، وتتلقى البلاغات، وتتخذ الإجراءات المناسبة وإعداد تقارير يومية عن الأحداث التي تحصل في الوزارة وفروعها خلال الـ 24 ساعة. وما يرد من الجهات الأمنية وما يحال لها، وإنهاء إجراءاتها، والاستعداد والمشاركة في حالات الطوارئ، والتنسيق الدائم مع الإدارات الأخرى في الوزارة وخارجها فيما يخص الحوادث والكوارث الطبيعية التي قد تحدث، وتطوير خطة التعامل معها لضمان المحافظة على المنشآت التابعة لوزارة التربية والتعليم، التي تشرف عليها، وما تحتويه من أجهزة ومعدات.

إدارة الجودة

وتشرف إدارة الأمن والسلامة المدرسية في الوزارة، التي يرأسها الدكتور ماجد بن عبيد الحربي، على تطبيق وتحديث أنظمة متكاملة في مجالات الطوارئ والأمن والسلامة، وفق المعايير الدولية، وأجهزة الإنذار المبكر في المدارس التابعة لوزارة التربية والتعليم، واقتراح المناسب منها، والإشراف على تأمينها، والتدريب على استخدامها، والتنسيق في ذلك مع الجهات المختصة، وتطبيق نظام إدارة الجودة. وتشرف الإدارة أيضاً على تشكيل وتدريب فرق إدارة الأزمات والحالات الطارئة، وتحديد الواجبات والمسؤوليات المناطة بها حسب الآليات المعتمدة، ولجان الطوارئ وتحديد مهامها، بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وفرق العمل المؤهلة المشكّلة في كل مرفق تعليمي من المرافق التابعة لوزارة التربية والتعليم، التي تشرف عليها، لتولي مسؤوليات السلامة فيها وفق لائحة المختص بأعمال السلامة والأمن الصناعي الصادرة بموجب قرار وزير الداخلية.

نشر الوعي

وتقوم إدارة الأمن والسلامة المدرسية بنشر الوعي والتثقيف في مجالات الطوارئ والأمن والسلامة المدرسية، من خلال التدريب والمشاركة في المعارض والندوات والمؤتمرات واللوحات الإرشادية والمنشورات والكتيبات، وتعمل على إيجاد آليات لقياس مؤشر أداء السلامة، بالتعاون مع الجهات المختصة الأخرى، والتأكد من تطبيق أسس السلامة في أعمال الإنشاءات المدرسية التابعة لوزارة التربية والتعليم، التي تشرف عليها، وإعداد مشروع الميزانية السنوية للإدارة بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة، وتنظيم المعاملات والمعلومات وحفظها بشكل يساعد على استخراجها بيسر وسهولة.

إضافة إلى التنسيق مع المركز الوطني للمعلومات التربوية للاستفادة من الخدمات التي يقدمها، والتعاون مع الإدارة العامة للتطوير الإداري في إعداد وتطوير النظم والأدلة والإجراءات والنماذج الخاصة بعملها وتنفيذها بعد اعتمادها، وتحديد الاحتياجات التدريبية والمستلزمات الإدارية والفنية الخاصة بالإدارة ومتابعة توفيرها، وإعداد تقارير دورية عن نشاطات وإنجازات الإدارة ومعوقات الأداء فيها، وسبل التغلب عليها، واقتراح تطوير الأداء فيها ورفعها للوزير.

الجهات المستهدفة

ويضمن اتباع وسائل الأمن والسلامة في المدرسة الحد من وقوع الحوادث أو المشاكل، سواء فردية أو جماعية؛ وذلك لتعدد أنماط الطلاب، سواء من سلوكيات أو من بيئات مختلفة. وتؤكد الوزارة أن هناك علاقة وثيقة بين المدرسة والأمن والسلامة؛ إذ إن وجود أطر يمنح المدرسة مستوى معيناً ومناسباً من الأمن والسلامة بمفهومها الخاص بالمجال التعليمي؛ إذ يوفر المتطلبات التي من خلالها يمكن للمدرسة إيجاد مستوى من الأمن والسلامة، الذي يوفر الحماية المطلوبة للطلاب والمعلمين.

ويحتاج تطبيق وتنفيذ متطلبات الأمن والسلامة واتباعها من قِبل الجميع وضع إرشادات وتعليمات حتى يمكن الوصول إلى أعلى مستوى من تعزيز الأمن والسلامة في المدرسة. ومن هذه الإرشادات تحديد فريق الأزمات "لجنة الأمن والسلامة المدرسية"، وتحديد مسؤولياتهم، ووضع خطط للطوارئ والأزمات وحالات الإخلاء، وتنفيذ دورات تدريبية عن الأمن والسلامة في المدارس للمعلمين والطلاب، ومتابعة تنفيذ والتزام المعلمين والطلاب وكل من في المدرسة بإرشادات وتعليمات الأمن والسلامة، وكشف دوري على كل الأماكن والمعامل والمعدات والأجهزة والتمديدات والتأكد من عملها أو صلاحيتها.

إلى جانب توفير الاحتياجات والمتطلبات الخاصة بالأمن والسلامة في المدارس، وإدخال موضوعات الأمن والسلامة ضمن برامج النشاط الطلابي، وتعيين حراس أمن في جميع المدارس الابتدائية والمتوسطة والثانوية.

أدوات الأمن

في المقابل، هناك أدوات للأمن والسلامة، يجب توافرها في كل مدرسة، من بينها صندوق إسعافات أولية، وجهاز إنذار مبكر موصل بأجراس إنذار، وأجهزة الكشف عن الدخان، ونظارات واقية للعيون، وقفازات بلاستيك، وصندوق إطفاء وخراطيم مياه، وقناع حماية "كمامة"، وطفايات الحريق، ووسائل سحب الغازات والأبخرة السامة والضارة من المختبرات، ومخارج الطوارئ وتزويدها بالإنارة الدالة عليها.

آلية البلاغات
وتوصلت إدارة الأمن والسلامة المدرسية لآلية تحد من الشائعات التي تسبق تعليق الدراسة في حال تقلبات الطقس، وتحديد مسار آلية البلاغات التي تهدد سلامة الطلاب والطالبات في صورتها النهائية، وذلك عبر دليل إجرائي أعدته الإدارة، واعتمدته الوزارة. وجاء الدليل الإجرائي الذي حمل أكثر من 22 آلية، بما فيها انخفاض درجات الحرارة بشكل حاد، دون أن تحدد التربية درجات معينة يتم على ضوئها قرار تعليق الدراسة. ولخصت إدارة الأمن والسلامة الحالات التي يتم فيها تعليق الدراسة بسبب تقلبات الطقس في حالات التنبيه المبكر المتضمن وجود رياح سطحية مثيرة للأتربة والغبار، تنعدم فيها الرؤية الأفقية لمسافة أقل من 500 متر.
وكذلك في حال وجود رياح وأعاصير تبلغ سرعتها بين (50 - 69) كم في الساعة، وأيضاً في حال وجود سحب ركامية يتوقع معها هطول أمطار غزيرة. وحملت التربية آلية التعليق في هذه الحالة على الرئاسة العامة للأرصاد التي يجب أن تبلغ مركز القيادة والسيطرة في الدفاع المدني ووزارة التربية. بعدها تنتقل المسؤولية لمديري التعليم في المناطق والمحافظات الذين بدورهم يتواصلون مع مركز التحليل والتوقعات بالأرصاد لمزيد من الإيضاح حيال حالة الطقس، بعدها يتم اتخاذ قرار التعليق.
تراجع عدد الحوادث
وتعمل إدارة السلامة على الحد من تفشي الخوف والهلع، من خلال سلسلة برامج وإجراءات، منها رفع مستوى الوعي والتدريب، وخصوصاً أن الهلع يتسبب أيضاً في إعاقة عمل رجال الإنقاذ والإطفاء في الدفاع المدني، عند وقوع أية حادثة. وتبلغ مخصصات إدارة السلامة نحو 800 مليون ريال، توافرت بقناعة وإدراك من المسؤولين بأهمية السلامة في المدارس. ونجحت هذه المخصصاتحتى وإن كانت لا تفي بالحاجات الفعليةفي تحقيق نتائج كبيرة جداً في مجال حماية الأرواح والممتلكات في مدارس التعليم العام في السعودية.

محاميهم يطالب بالتحقيق ويتوعد بالتصعيد لـ"الداخلية"

"صحة الطائف" تواصل رفض تنفيذ الأحكام وتحرم ممرضين من بدل العدوى

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://sabq.org/o1ugde

فهد العتيبي- سبق- الطائف:
رفضت الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، ممثلة في شعبة الاستحقاقات، تنفيذ الأحكام الصادرة من قِبل محكمة الاستئناف، التي تفيد بأنه على الوزراء ومديري الجهات الحكومية تنفيذها، إلا أن صحة الطائف بدأت تتخذ أسلوباً هدفه حرمان ممرضين بطرق ملتوية، وأبت تنفيذ القرار بهدف إيجاد سبل كفيلة بحرمان منسوبيها من الممرضين.
ووجّهت "صحة الطائف" خطابها رقم ٥٩٥٥١٧/ ٥٠٣ وتاريخ ٣٠/ ٢/ ١٤٣٦هـ - تحتفظ "سبق" بنسخة منه- إلى وزارة الصحة، وذكرت فيه: "إن الأعمال التي يقوم بها الممرضون داخل المركز هي سحب عينات الدم وإعطاء المحاليل الوريدية فقط".
وأردفت "صحة الطائف" في خطابها بأن من يصرف لهم البدل الذين يمارسون التطعيمات والتحصينات فقط؛ الأمر الذي أثار حفيظة الممرضين، وناشدوا وزير الصحة التحقيق الموسع في إخفاء الحقيقة؛ إذ إن "صحة الطائف" لم تذكر أنهم يقومون بحملات تطعيم المدارس وحملات تطعيم المنازل ومكافحة الأمراض المعدية والغيار على الجروح وإعطاء لقاح التيتانوس والتخلص من النفايات الطبية ومخالطة المصابين بالأمراض المعدية، كالالتهاب الكبدي والإيدز وكورونا،

وغيرها، حسب الخطابات الصادرة من وزارة الخدمة المدنية المبنية على خطاب رئيس الديوان الملكي، الذي يفيد بصرف بدل العدوى لمن يعملون بالمراكز الصحية، ويمارسون التطعيمات والتحصينات ومكافحة الأمراض المعدية.
وقالوا إن "صحة الطائف" ألّبت الرأي العام، وأرادت إخفاء الحقائق والتعاميم متجاهلة الأحكام الصادرة، وتنتظر من وزارة الصحة مستنداً يجعلها تحرم منسوبيها؛ لتبعد اللوم عنها؛ إذ إن الممارسات والمضايقات التي يتعرض لها الممرضون أصبحت في ازدياد دون تجاوب من وزارة الصحة أو الجهات المعنية.
وطالب الممرضون وزير الصحة الجديد و"مكافحة الفساد" و"حقوق الإنسان" بمحاسبة من وراء الخطاب الذي أسموه بـ"المفبرك"، والذي يراد تمريره على المسؤولين لحرمانهم من بدل العدوى، رغم صدور الأحكام القضائية وعدم اتخاذ اللازم بشأنها حتى إعداد الخبر؛ إذ لم يتم إضافتها بالمسير الشهري، مطالبين الوزير بالتحقيق ومحاسبة المتسببين، وإيقاف التجاوزات في صرف البدلات.
وعلمت "سبق" أن محامي الممرضين نضال بن جبر البلوي وجّه برقية عاجلة لمدير صحة الطائف بشأن اتخاذ اللازم مع العاملين بشعبة الاستحقاقات لعدم تنفيذ الأحكام، مطالباً مدير صحة الطائف بإجراء التحقيق حول المماطلة وعدم التنفيذ، ومتوعداً بتصعيد شكواه لمقام وزير الداخلية بهذا الخصوص ولجهات الاختصاص.

أطباء ضحايا توحيد الرواتب

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141231/Con20141231744114.htm

بدر بن أحمد كريِّم

الذين يعرفون الطبيبة السعودية البروفيسورة (سلوى الهزاع) عضو مجلس الشورى واستشارية طب وجراحة العيون في مستشفى الملك فيصل التخصصي ومركز الأبحاث بمدينة الرياض، يعرفون صراحتها، ووضوحها، وأمانتها، وأستدل على ذلك بقولها: «إن قرار توحيد رواتب الأطباء، تسبب في تسرب ما يزيد على 40 طبيبا استشاريا، من مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، خلال فترة قصيرة» وطالبت وزارة الصحة «برفع يدها عن المستشفيات التخصصية» ومع أنها رحبت بالأطباء غير السعوديين، إلا أنها «أكدت ضرورة العناية بالأطباء السعوديين» وقالت: «إنه لا يصح تفضيل القادمين من الخارج على أبناء المملكة، خاصة أن الأطباء الأجانب حديثو التخرج، وخبراتهم محدودة».
***
• صوت الدكتورة (سلوى الهزاع) يستحق أن يسمع، وما أشارت إليه عن الوضع في مستشفى الملك خالد التخصصي للعيون، وهبوط مستواه يحتاج إلى قرار من أصحاب القرار، فحينما بدأ المستشفى عمله ـ كما قالت: «كانت بداية قوية، وتخرج منه أفضل الأطباء، ولكن مع الوقت، وحينما تدخلت وزارة الصحة، هبط مستواه» أي أن الدكتورة (الهزاع) تحمل وزارة الصحة تدني مستوى أداء المستشفى، وما يترتب عليه، واتفق معها في الرأي المنسق الوطني لمكافحة العمى (د. سعد بن حجر) الذي قال: «إن توحيد الرواتب، أدى إلى تسرب عدد من الأطباء، من مستشفيات وزارة الصحة، إلى العمل في عيادات تخصصية، أو الهجرة للقطاع الخاص برواتب أعلى».
***
• كل شيء خاضع اليوم للدراسة، وأخطر شيء في المجتمع، أي مجتمع، أن يكون دم الأطباء المبدعين، والمميزين، مسفوحا على التراب، وهؤلاء الـ 40 % من الأطباء السعوديين، الذين هجروا المستشفيات الحكومية، يشكلون تحولا خطيرا في بنية الرعاية الصحية، وخدمة المرضى، ولم يعد بوسعهم، وقد كونوا رصيدا من الخبرة، إلا أن يصبحوا موردا آيلا للنضوب، تماما كما النفط، وعملية توحيد رواتب الأطباء السعوديين، تعني أنه لا توجد فرص لنجاحهم، وفي هذه الحالة فإن الضحية هو الوطن والمواطن، إذا أمام وزارة الصحة، أن توفر للأطباء السعوديين الأمان الاجتماعي.
***

• أختم المقال بتساؤلات: من المسؤول عن قرار توحيد رواتب الأطباء؟ وما الأهداف المتوخاة منه؟ وهل تمت دراسته وتأثيراته الإيجابية والسلبية؟ أليس من المناسب فتح ملفه الآن، لتصويب توجه مغلوط؟.

بشهادة الشورى: الراتب لا يكفي!

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م
اضغط هنا

أ.د. سالم بن أحمد سحاب

تمر بعض نقاشات مجلس الشورى الموقر مرور الكرام دون ضجة إعلامية مستحقة في حين تنال بعضها زخماً إعلامياً لا طائل وراءه بالنسبة للمواطن. ومن النقاشات الساخنة التي مرّت على الإعلام هادئة تلك التي تناولت ضعف راتب الموظف الحكومي ممن هم في مستويات وظيفية دنيا ومتوسطة كذلك. والسبب يعود أصلاً لمعدلات التضخم المتتالية كل عام، والتي يُصاب بسببها الراتب بتآكل في قدرته الشرائية، وخاصة عندما يتعاون إخوتنا التجار الكرام ليزهقوا آثار أي زيادة في الراتب، ومنها تلك التي طرأت منذ سنوات قليلة وبلغت 15% على مدى 3 سنوات.

وضمن النقاش ذكر العضوان الكريمان صالح العفالق وعبدالله الجغيمان أن الرواتب قد انخفضت فعلياً بنسبة 40% خلال الأعوام العشرة الماضية نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة وعلى رأسها الأساسيات الكبرى مثل الغذاء والدواء واللباس فضلاً على الكماليات الأساسية مثل المسكن والمواصلات والأجهزة المعمرة.

وليس سراً الإشارة إلى الزيادات الكبيرة التي طرأت على رواتب أشقائنا الخليجيين في دول المجلس مراعاة لهذه الحالة المتفاقمة خاصة في الإمارات والكويت وقطر.

وفي الجلسة نفسها حذّرت عضو المجلس الدكتورة/ حمدة العنزي من ذلك مستشهدة بالوسم الشهير (الراتب لا يكفي)!

لا بد من الاعتراف أن رواتب القطاع الحكومي ستظل ضعيفة مهما زادت لأن ارتفاع دخل البترول (بصفته المكون الأساسي لميزانية الدولة) سيعني حتماً ارتفاع معدلات التضخم على مستوى العالم، مما يعني تراجع القيمة الشرائية للريال مع كل ارتفاع ملحوظ في دخل البترول. إنها حلقة مفرغة لا تكاد تنتهي.

ما الحل إذا؟ الحل لا يكمن حتماً في الحد من النسل (أو تنظيمه كما يحلو للبعض إعادة تسميته)! الحل أن نتحول إلى مجتمع منتج يصنع بيده معظم ما يستهلكه بيديه، وأن يشارك بيديه في تقديم كل الخدمات التي يحتاجها والأغذية التي يتناولها والصناعات التي يعتمد عليها. ونحن في واقع الأمر بعيدون عن هذا الهدف البعيد بعد كوكبنا عن الشمس.

لا نريد ريالاً نفطياً فحسب، وإنما نريد ريالاً منتجاً من صنع أيدينا كذلك. الريال النفطي محدود الأثر في حين أن للريال المنتج داخلياً آثاراً متعدية ربما وصلت 7 ريالات حسب تقدير بعض الاقتصاديين.

اليوم السابع

ممثلو الوزارات يستعرضون جهود الحكومة فى دعم المعاقين.."الصحة": الوزارات مقصرة بحق ذوى الإعاقة.."الداخلية" تخصص أماكن لذوى الاحتياجات الخاصة بالأماكن الشرطية.. والمجلس القومى يكرم 15 من ذوى الإعاقة

المصدر: جريدة اليوم السابع الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م

اضغط هنا

عقد المجلس القومى لحقوق الإنسان، صباح اليوم الثلاثاء، ورشة عمل متخصصة تحت عنوان "حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بين الواقع والمأمول"، بمناسبة اليوم العالمى للأشخاص ذوى الإعاقة، بحضور ممثلى وزارات الداخلية والصحة والقوى العاملة والتعليم واتحاد الإذاعة والتليفزيون، حيث استعرض ممثلو الوزارات مجهودات وزاراتهم فى حماية حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة. ومن جانبه أكد محمد فايق رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان على حق ذوى الإعاقة فى المواطنة وعدم تهميشه سياسيا أو اجتماعيا، لافتا إلى أنه من حقوق الإشخاص ذوى الإعاقة الترشح بالبرلمان والتمتع بالخدمة الاجتماعية التى تتناسب مع احتياجاته. وأضاف فايق خلال كلمته بافتتاح الورشة أن الدول المتقدمة تراعى ذوى الإعاقة فى كل خطوة تتخذها حتى يكون مدمجا دائما فى المجتمع، موضحا أن الاهتمام بذوى الإعاقة أمر ضرورى ليس فقط لإنصافهم أو لاعتبارات إنسانية، لافتا إلى ضرورة الاستفادة منهم فى المجتمع، مؤكدا ضرورة الوصول إلى إحصائيات دقيقة حول أعداد المعاقين بمصر. كما أشار الوزير السابق محمد فايق إلى أن جهود عديدة بذلت وتبذل لكنها غير كافية، كانضمام مصر لاتفاقية ذوى الإعاقة وإنشاء مجلس قومى لشئون ذوى الإعاقة، ثم الدستور الجديد الذى نص على حقوق المعاقين، لافتا إلى أن هناك اهتماما ملحوظا بذوى الإعاقة بعد ثورتى يناير ويونيو. وأكد فايق على ضرورة صياغة تشريعات وقوانين تفسر نصوص الدستور التى نصت على حقق الأشخاص ذوى الإعاقة، مشيرا إلى أن هناك أزمة داخل المجتمع الذى فشل فى احتوائهم، مطالبا ببحث آليات تشريعية جديدة لتنفيذ التزامات مصر الدولية تجاه ذوى الإعاقة، وتدريب العاملين فى كافة مؤسسات الدولة بما فيها مؤسسات الإعلام المسموعة والمقرءوة والمرئية. وبدوره أكد اللواء أبو بكر عبد الكريم مدير قطاع حقوق الإنسان بوزارة الداخلية، أن اهتمام وزارة الداخلية بحماية أمن واستقرار الوطن لا يغفلها عن تقديم الرعاية لذوى الإعاقة بكافة المواقع الشرطية، مشيرا إلى توجيهات وزير الداخلية اللواء محمد إبراهيم بتخصيص أماكن لذوى الاحتياجات الخاصة بالأماكن الشرطية الخدمية، ووصل الأمر إلى رعاية المحكوم عليهم ويقضون فترة عقوبة من ذوى الإعاقة. وأضاف عبد الكريم خلال كلمته بورشة عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان، تحت عنوان "حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بين الواقع والمأمول"، أن الدستور المصرى نص صراحة على ضرورة دعم حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة من خلال العديد من مواده. وشدد اللواء أبو بكر عبد الكريم على أن إدماج الأشخاص ذوى الإعاقة يتطلب إستراتيجية خاصة، لافتا إلى أن الدولة المصرية وضعت إستراتيجية كاملة لرعاية ذوى الاحتياجات الخاصة وتحويلهم إلى قوة منتجة، مشيرا إلى أن هناك خط اتصال مفتوح بين الوزارة والمجلس القومى لشئون الإعاقة، لافتا إلى إصدار وزير الداخلية قرارا بتوفير 100 كرسى متحرك لتوزيعهم على ذوى الاحتياجات الخاصة كدعم من الوزارة. ومن ناحيتها أكدت الدكتورة منى حافظ، ممثل وزارة الصحة بورشة عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان، أن جميع الوزارات مقصرة فى حق ذوى الإعاقة، موضحة أن وزارة الصحة تتبع إستراتيجية من 3 محاور، أولها هو الوقاية لإغلاق المصدر الذى يزيد عدد المعاقين، لافتة إلى أن الوزارة وضعت برامج للحد من حالات الإعاقة الذهنية والسمعية، مضيفة أن برنامج الفحص قبل الزواج هو أمر هام، قائلة: "لكنه للأسف أصبح شيئا روتينى بالرغم من أهميته". وأضافت

ممثلة وزارة الصحة بورشة عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان أن برامج وزارة الصحة تضمنت أيضا التطعيم والوقاية من الغدة الدراكية وجهاز الكشف عن الإعاقة السمعية فى الشهر الأول للمولود، وبرامج لفحص المقبلين على الزواج، وتخصيص برامج لرعاية الحوامل وتدريب الأطباء والممرضات على عملية الولادة وتوفير الحضانات. وتابعت حافظ، أن المرحلة الثانية التى وضعتها وزارة الصحة هى العلاج، من خلال توفير الأماكن والمعاهد المتخصصة لتأهيل ذوى الإعاقة، فيما تأتى الخطوة الأخيرة التى وضعتها وزارة الصحة وهى التأهيل، وهى كيفية تعامل الأسرة مع المعاق بطريقة سليمة يأتى بتنائج جيدة على المعاق. وأوضحت ممثل وزارة الصحة أن مفهوم الإعاقة اختلف الآن والمعاق الحقيقى هو من توجد لديه إعاقة حقيقية تمنعه من المشاركة فى المجتمع، مطالبة بتعميم هذا التعريف على مستوى العالم. وفى السياق ذاته قالت حنان أحمد على، ممثل وزارة القوى العاملة بورشة عمل المجلس القومى لحقوق الإنسان، المنعقدة الآن بأحد فنادق الجيزة تحت عنوان "حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بين الواقع والمأمول"، أن الوزارة اتخذت عدة خطوات لمساعدة ذوى الإعاقة مثل توفير فرص العمل لهم فى القطاع العام. وأكدت حنان أن وزارة القوى العاملة والهجرة تقوم بالتفتيش على بعض الشركات التى تتحايل على القانون ولا تقوم بتوظيف ذوى الإعاقة طبقاً للقانون، لافتة إلى أن الوزارة نظمت عدة دورات تدريبية للموظفين لتدريبهم على لغة الإشارة للتعامل مع ذوى الإعاقة. وأوضحت أن الوزارة كرمت عددا من المعاقين احتفالاً باليوم العالمى للمعاق، كما أوصت بتأهيل ذوى الإعاقة وتدريبهم على ممارسة حياتهم الطبيعية داخل المجتمع، لافتة أن هناك تقصيرا من مختلف الوزارات فى أداء دورهم نحو ذوى الإعاقة. ومن جانبها قالت نهلة يوسف ممثلة التليفزيون المصرى بورشة المجلس القومى لحقوق الإنسان، إنه يجب على الوزارات لأن تضع إستراتيجية لملف ذوى الإعاقة، وأن يكون دور الإعلام بمراقبة تلك الإستراتيجية وتسليط الضوء عليها، على حسب قوله. وأوضحت أن اتحاد الإذاعة والتليفزيون يوفر كافة سبل الراحة للعاملين لدية من ذوى الإعاقة وتلتزم الوزارة بنص القانون الخاص بتوظيف 5% من ذوى الإعاقة فى القطاع العام. فيما كرم المجلس القومى لحقوق الإنسان، خلال الورشة التى تنظمها وحدة ذوى الإعاقة بالمجلس بمناسبة اليوم العالمى لذوى الإعاقة تحت عنوان "حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة بين الواقع والمأمول"، عدد من ذوى الإعاقة الحاصلين على ميداليات والمتفوقين علميا والفنانين السابقين. وسلم محمد فايق رئيس المجلس القومى لحقوق الإنسان درع المجلس لكل من، هانى محمود وزير التنمية المحلية السابق ورئيس الجمعية المصرية الاتحادية للإعاقات الفكرية، وأبطال الألعاب الإقليمية الثامنة لمنطقة الشرق الأوسط للأولمبياد الخاص المصرى وهم: إبراهيم أشرف الخولى (تنس أرضى)، محمد أحمد سنوسى (كرة القدم)، إيمان مصطفى خليل القبانى (كرة سلة)، ليلى نصر الدين (تنس طاولة)، محمد صلاح الدين (كرة سلة). كما كرم المجلس القومى لحقوق الإنسان فادية سمير أمير (بطولة إفريقيا فى تنس الطاولة)، إبرهيم الحسنى حمدتو (بطولة العالم لتنس الطاولة لعام 2014 اليابان من قبل رئيس الاتحاد الدولى لتنس الطاولة - يعلب بفمه)، أحمد عبد العليم ناصف (عبور المانش لعام 2014). وفى المجال العلمى: الدكتورة سهام منصور مصيلحى السيد (مدرس ميكروبيولوجى جامعة الزقازيق)، رانيا صالح (فى مجال التطوير التكنولوجى والبرمجيات). وفى مجال الفن، كرم المجلس القومى لحقوق الإنسان الفنان سيد مكاوى وتسلمها عنه نجلته الدكتورة إيناس مكاوى مدير إدارة التواصل مع المجتمع المدنى بجامعة الدول العربية، والفنان عمار الشريعى وتسلمها نجله مراد عمار الشريعى، والفنانه آية نبيل فى مجال الفنون المسرحية، والفنان التشكيلى كريم النجار وتسلمها نيابة عنه تامر صلاح.

كاريكاتير

الالكترونية الاقتصادية www.aleqt.com

المصدر: جريدة الاقتصادية
الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م

http://www.aleqt.com/2014/12/31/article_919161.html

عكاظ OKAZ نبض الحقيقة

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 9 ربيع أول 1436هـ - 31 ديسمبر 2014م

http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20141231/Cartoon201412316189.htm